آفاق الإقتصاد الزراعي لأجل التنمية الإقتصادية في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 1990 – 2017

The prospects of the agricultural economy for economic development in Algeria* analytic study for the period 1990-2017*

قريجيج بن علي [1]، حاجي يوسف[2]
[1]المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، koribenali@yahoo.fr
[2]جامعة أحمد درارية بأدرار، almaher0011@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/01 تاريخ القبول: 2020/01/21 تاريخ النشر: 2020/02/24

الملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة في الجزائر، إذ تعتبر الزراعة أحد المحركات الفعالة إلى جانب قطاعي الصناعة و الخدمات في الرفع من مستويات النمو الإقتصادي، و بإعتبارها أيضا أحد إستراتجيات التنويع الإقتصادي الهادف إلى التحول بالإقتصاد الوطني من طبيعته الريعية إلى طبيعته الإنتاجية، من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة .ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية تبقى جد ضعيفة ، حيث سجلت نسبة 12.29 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2016، ويرجع السبب الرئيسي إلى غياب التخطيط الإستراتجي للسياسات الزراعية المنتهجة ، والتي لم ترق إلى مستوى الإصلاحات المعتمدة من طرف السلطات العمومية .

الكلمات الدالة: التنمية الزراعية، الأمن الغذائي، التنوع الإقتصادي، الجزائر.

Abstract :

This study is trying to shed light on the importance of the agricultural sector in the achievement of overall economic development in Algeria. Agriculture is considered one of the most effective engines in addition to the industrial and service sectors in raising the levels of economic growth. It is also one of the strategies of economic diversification aimed at transforming the national economy from its nature. To its productive nature, through diversification of public revenue sources. The study concluded that the contribution of the agricultural sector to achieving economic development remains very weak, with 12.29% of GDP in 2016. The main reason for this is the lack of strategic planning for agricultural policies, which did not live up to the level of approved reforms by the public authorities

Keywords: Agricultural Development, Food Security, Economic Diversification, Algeria.

1. مقدمة :

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الثلاثة الرئيسية إلى جانب كل من قطاعي الصناعة والخدمات في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، إذ يمكن إعتبارها كمحركات فعالة لإنجاح إستراتجية التنوع الإقتصادي ، و التي تهدف إلى إيجاد المصادر المالية المتنوعة للخزينة العمومية قصد تسيير أنشطتها المختلفة و كذا العمل على ترقية الإقتصاد الوطني بفعل تنشيط عجلة الإستثمار بكل أنواعه ، بغية الرفع من مستويات الناتج المحلي و كذا التحكم في مؤشرات الإقتصاد الكلي .

و كما هو معلوم فإن الإقتصاد الجزائري هو ذو ميزة ريعية ، إذ يرتكز النشاط الإقتصادي على الصادرات من النفط و مشتقاته ، و الذي يساهم بأكثر من 98 % من إجمالي الصادرات ، غير أن تذبذب أسعاره في الأسواق العالمية خاصة في النصف الثاني من سنة 2014 ، ألزم الجزائر على تطبيق استراتيجية التقشف في كل المشاريع الاستثمارية ، كما ساهم ذلك في تثبيط عملية التوظيف في بعض القطاعات الحيوية و كذا تدهور القدرة الشرائية للمواطنين بفعل إرتفاع معدلات التضخم ، التي تعتبر نتاج سياسة التمويل الغير التقليدي التي أقرتها الحكومة ، الأمر الذي ساهم في إنخفاض معدل الإنتاج الداخلي الخام إلى أكثر من النصف حسب إحصائيات البنك العالمي ، حيث سجل سنة 2014 معدل 3.7% ، لينخفض سنة 2017 إلى معدل 1.6% (BanqueMondiale, 2019)

لذا و بغية فك إرتباط الإقتصاط الوطني بأسعار النفط ، بادر الكثير من الإقتصادين لإيجاد حلول ناجعة تساهم في التحول الفعال بالإقتصاد الوطني من طبيعته الريعية إلى الطبيعة الإنتاجية ، و ذلك من خلال الإهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعتبر أساس الإنطلاقة الإقتصادية الفعالة ، نظرا للموارد الطبيعية و الإمكانيات المتاحة التي تحوزها الجزائر في ميدان الزراعة ، من توفر المسطحات المائية ، الاراضي الصالحة للزراعة و كذا مختلف متطلبات الإنتاج الفلاحي التي بإمكانها المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة و المساهمة في الرفع من مستويات الناتج المحلي الذي ينعكس اثره على الاوضاع الإقتصادية ، الإجتماعية و حتى السياسية للبلد . لذا و من هذا المنطلق إرتأينا أن نعالج في هذه الورقة البحثية دور القطاع الزراعي كمصدر بديل للإيرادات النفطية ، و محاولة إيجاد السياسات الناجعة التي تمكن من عملية تحول الإقتصاد الوطني من طبيعته الريعية إلى الطبيعة الجديدة القائمة على الرفع من مستويات الإنتاجية ، قصد تنويع مصادر الإيرادات العامة للدولة .

1.1 الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن إثارة الإشكال الرئيسي التالي :

ما أثر الناتج المحلي الزراعي على مستويات التنمية الإقتصادية في الجزائر ؟ و كيف يمكن إنجاح السياسة الزراعة المطبقة من طرف الدولة ؟

و للإجابة عن السؤال الرئيسي في الورقة البحثية، إرتأينا أن نعالج السؤال الرئيسي من خلال التطرق إلى مايلي:

- السياسة الزراعية في الجزائر و سبل نجاحها.
- أفاق التنمية الزراعية في الجزائر.
- عراقيل و تحديات القطاع الزراعي في الجزائر .
- أثر الناتج المحلي الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .

2.1 فرضيات الدراسة :

إعتمدنا في هذه الورقة البحثية على فرضيتين أساسيتين :

-الفرضية الأولى :

إيرادات القطاع الزراعي تساهم في الرفع من مستويات الناتج المحلي في الجزائر .

- الفرضية الثانية :

قطاع الزراعة يساهم في تشجيع العملية الإستثمارية خاصة في قطاعي الصناعة و الخدمات

3.1 منهج البحث :

إتبعنا في هذه الورقة البحثية المنهج التحليلي الوصفي و التي تظهر معالمه في محاولة التعرف على القطاع الزراعي في الجزائر و مختلف الإمكانيات المادية و الطبيعة و حتى التكنولوجية التي يحوزها .محاولين بذلك معرفة أثر محددات القطاع الزراعى على مستويات الناتج الزراعي في الجزائر ، و من ثم أثره على الناتج المحلي الإجمالي للبلد .

4.1 أهمية البحث

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية ، توضيح أهمية القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة ، و ذلك من خلال توجيه السياسات العامة للدول نحو تحفيز النشاط الإستثماري في الميدان الزراعي، عن طريق حث الشباب على إنشاء مقاولاتهم الخاصة و المرتبطة بالميدان الفلاحي ، شرط مرافقة السلطات العمومية لهذه المشاريع الشبانية بهدف إنجاحها .

كما يهدف بحثنا إلى إيجاد مصادر متنوعة للإيرادات العمومية خارج الإيرادات النفطية ، و لعل القطاع الزراعي أحد أهم الركائز الرئيسية التي ترمي إليها السياسة الوطنية ، من خلال تحقيق الأمن الغذائي و الحد من الفقر المدقع .

5.1 الدراسات السابقة :

هناك العديد من البحوث الأكاديمية التي تناولت موضوع القطاع الزراعي و أهميته في الرفع من مستويات الدخل و كذا تأمين سياسة الأمن الغذائي قصد الحد من معدلات الفقر و الجوع في مختلف مناطق العالم ، و نذكر منها بعض الدراسات التي إعتمدنا عليها في إنجاز هذه الورقة البحثية :

- تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2008 تحت عنوان "الزراعة من أجل التنمية " ، أين وضح هذا التقرير عن وجود تحديين مهمين من التحديات الإقليمية الرئيسية في مناطق العالم ، ففي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تعتبر الزراعة خيارا استراتيجيا لتنشيط النمو و الحد من الفقر و تعزيز الأمن الغذائي ، أما في باقي مناطق العالم فإن تقلص الأراضي الزراعية و شح مياه الري تعتبر من الأسباب الرئيسية لعرقلة مسار التنمية الزراعية ، و مستقبل الزراعة في هذه المناطق مرتبط بحماية الموارد الطبيعية المتاحة ، كما بين التقرير عن إمكانية قطاع الزراعة التنسيق بين مختلف القطاعات من أجل زيادة معدلات النمو و تقليص الفقر و تحقيق الإستدامة البيئية .
- دراسة ل حسن رمزي القلا ، عماد الدين عبد الرحمن الشربيني و الموسومة ب "دراسة إقتصادية لبعض المشروعات الإستثمارية بالقطاع الزراعي –دراسة حالة محافظة الدقهلية بمصر" و ذلك للفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى إنخفاض الأهمية النسبية للإستثمار في المجال الزراعي مقارنة بمثيله على المستوى القومي، كما بينت الدراسة بأن إستثمار كل جنيه مصري في القطاع الزراعي يؤدي إلى تحقيق ناتج محلي يقدر ب 16.84 جنيه .
- دراسة لمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة الفاو و الصادرة سنة 2018 في روما ،و الموسومة ب "the future of food and agriculture , Alternative pathways 2050 " ، حيث عالج هذا التقرير إمكانية قدرة الأنظمة العالمية على تغذية البشرية بشكل مستدام حتى عام 2050 و ما بعده ، كما شدد هذا التقرير على المخاوف التي تواجه مستقبل الغذاء و الزراعة بفعل التزايد السكاني وتقلص المساحة المخصصة للزراعة ، الأمر الذي يصعب من هدف تحقيق الأمن الغذائي و الحد من الفقر والجوع في بعض مناطق العالم
- دراسة ل Pierre Berthelier, Anna Lipchitz ، والتي نشرت في مجلة العالم الثالث في عددها 183 لسنة 2005 ، حيث تمحور موضوع هذه المقالة حول "Quel rôle joue l'agriculture dans la croissance et le développement ?"، أين ركز هذا البحث على الشروط الأساسية لنجاح الإنتقال الإقتصادي ، الذي ينطوي على التدفق المستمر للموارد من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة ، وترتبط هذه

الشروط بالعوامل الهيكلية التي تؤثر على الطلب ، وكذا إنتاجية عوامل الإنتاج ، إضافة إلى التقدم التقني الذي يلعب دورا رياديا في إنجاح هذا الإنتقال .

2. السياسة الزراعية في الجزائر و سبل نجاحها

يقصد بمفهوم السياسة الزراعية ، مختلف الإستراتجيات والخطط التنموية ،التي تقرها الحكومة في برنامج عملها، بغية النهوض بالقطاع الزراعي من خلال العمل على تشجيع الأنشطة الإستثمارية في المجال الفلاحي، و ذلك للرفع من مستويات الناتج الزراعي الذي لها أثار إيجابية مباشرة على الناتج المحلي للبلد من جهة، و كذا بغية تحقيق الأمن الغذائي و التحكم في معدلات الجوع . لذا تشكل الزراعة في البلدان ذات الإقتصاد المعتمد على الزراعة في منطقة شبه الصحراء الإفريقية أساس تحقيق النمو الإقتصادي الذي يعتبر بدوره عاملا ضروريا لتخفيض أعداد الفقراء و توفير الأمن الغذائي .(البنك العالمي2008).

1.2 الزراعة و مساهمتها في التنمية الإقتصادية في الجزائر

تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة في مجال النشاط الفلاحي ، يؤهلها لتحقيق إنطلاقة فعالة في المجال ، فهي تحوز على أجود الأراضي الزراعية الخصبة و المتعلقة بكل الشعب الفلاحية ، من الحبوب ، الزيتون ، الكروم و غيرها من النشاطات الفلاحية المختلفة ، كما أن المناخ السائد في الجزائر و تمايزه من مناخ البحر الأبيض المتوسط ، و مناخ شبه الصحرواي و المناخ الصحراوي ، يجعل من الجزائر قارة لإنتاج جميع الشعب الفلاحية المتنوعة ، و لمساهمة المناطق الصحراوية اليوم في إنتاج القمح و البطاطا و غيرها لدليل على مدى مساهمة المناطق المختلفة من البلاد في التنمية الزراعية . حيث تواجه النظم الغذائية و الزراعية جملة من التحديات المرتبطة بتأمين الغذاء و القضاء على الجوع ، في إطار تحقيق الأمن الغذائي ، و لعل تغيرات المناخ لها تأثيرات كبيرة على مستويات الناتج الزراعي ، الأمر الذي يساهم في تضخيم فاتورة إستيراد المواد الغذائية . (FAO, 2018, p. 07) ،كما يعتبر المناخ أحد المدخلات الأساسية في الإنتاج الزراعي ،الذي له تأثير مباشر على الإنتاجية الزراعية و من ثم على مستوى الدخل المحلي و كذا على المستوى العام لأسعار المواد الغذائية ، كما تساهم الزراعة أيضا من جهتها في تغيير المناخ مباشرة من خلال إنبعاثات الميثان و اكسيد النيتروز و ثاني أكسيد الكربون ، و بصفة غير مباشرة من خلال التأثير في صافي إنبعاثات الكربون عن طريق تأثيرها على التربة و الغابات و الإستخدامات الأخرى للأراضي، مما يؤثر ذلك على مستوى الناتج المحلي الزراعي . (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، 2018، p. 14).

و الجدول الموالي يبرز القيمة المضافة لقطاع الزراعة بين الجزائر و كل من تونس و المغرب حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2019 .

الجدول رقم 01 : القيمة المضافة في قطاع الزراعة

الوحدة : % من إجمالي الناتج المحلي

	1990	1995	2010	2016	2017
الجزائر	7,6	8 .9	11.57	12.21	12.27
تونس	8,01	8,85	10.28	9.45	9.54
المغرب	10,39	10,42	12.62	11.99	12.37

المصدر : إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية المحدثة في 2019/03/21 من موقعه www.woldbank.org

يتبين من الجدول التغير الطفيف المسجل للقيمة المضافة في قطاع الزراعة في الفترة من 2013 إلى 2017 ، حيث سجلت في الجزائر إرتفاعا طفيفا قد بنسبة 24.56 % ، أما في تونس فقدرت نسبة الزيادة ب 7.31%، في حين سجل معل القيمة المضافة للقطاع الزراعي في المغرب انخفاضا قدر ب 7.54% . و هنا يتبن من خلال المقارنة ، أهمية قطاع الزراعة في الرفع من مستويات الناتج المحلي في الجزائر ، و التي تتطلب توجيه الخطط الإستثمارية مع ضرورة توجيه الإرشاد الفلاحي في سبيل ترقية القطاع الزراعي . و حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد سجل الناتج الزراعي الإجمالي ما يفوق 19476 مليون دولار أمريكي في سنة 2016 (منظمة التنمية الزراعية، 2017).

و الشكل الموالي يبين مستوى الناتج الزراعي و الناتج المحلي في الجزائر للفترة من 2014 إلى 2016 .

الشكل رقم 01 : الناتج المحلي و الناتج الزراعي في الجزائر – 2014 إلى 2016

الوحدة : مليون دولار أمريكي

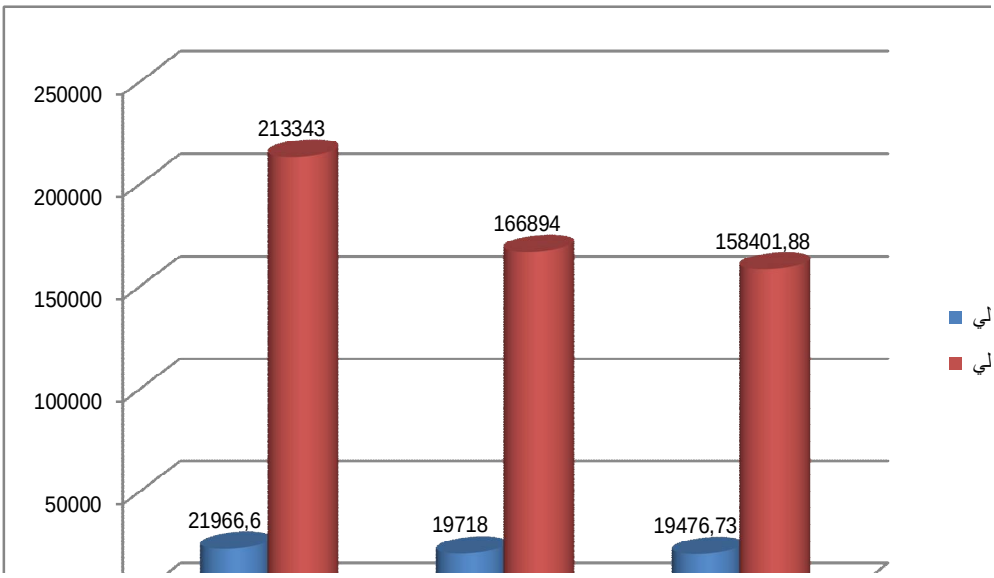

المصدر : إعداد الباحثين إعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 37 ، 2017

يتبين من الشكل ، المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني ، حيث ساهم بنسبة 10.29% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2014 ، لتساهم بنسبة 11.81 % و 12.29% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي سنتي 2015 و 2016 على الترتيب ، و كما هو ملاحظ فإن هناك إنخفاض مستمر لمساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي من سنة لأخرى ، غير أن الإرتفاع الظاهر في النسب إنما راجع إلى إنخفاض قيمة الناتج المحلي من سنة 2014 إلى سنة 2016 ، و ليس سببه إرتفاع مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي.

و تتعدد اسباب إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية ككل، و لعل أهمها ما يلي:

- غياب التخطيط الإستراتجي لتنفيذ المشاريع الإستثمارية الزراعية .
- الجفاف الذي أصبح يهدد مختلف المناطق الفلاحية بسبب تناقص كمية تهاطل الأمطار في المواسم الفلاحية .
- قلة الأراضي الزراعية المروية و إعتمادها على التقنيات التقليدية في عملية الرش .
- عزو الشباب عن العمل في الميدان الزراعي بسبب ضعف الأجور و الميزة الموسمية التي تطبع على الوظائف .
- آثار التغير المناخي على المحاصيل الزراعية بفعل الفياضانات الجارفة أو موجة الحرارة المرتفعة التي تسبب اضرار كبيرة في المنتجات الفلاحية .
- نقص التأطير و الإرشاد الفلاحي لفائدة المستثمرات الفلاحية و عدم مرافقة المشاريع الإستثمارية .

2.2 العمالة في القطاع الزراعي

بالرغم من التقدم التقني و التطورات الحديثة في مجال الماكنات و الآلات التي تستخدمها الزراعة في تنشيط القطاع ، إلا أنها تساهم بفعالية في توفير مناصب عمل لفائدة البطالين في المناطق الريفية ، فقطاع الزراعة يحتاج إلى يد عاملة كثيفة ، الامر الذي يساهم في مشاركة المرأة في الأعمال الزراعية المختلفة بسبب عزوف بعض الشباب عن العمل في المجال الفلاحي ، بسبب تدنى الأجور في هذا القطاع و كذا الطابع الموسمي الذي يطغى على جميع الوظائف في ميدان الفلاحة ،لذا يعتبر مخزون اليد العاملة الزراعية بمثابة المحرك الفعال للنمو الإقتصادي في أي بلد . (Pierre Berthelier, 2005, pp. 603-605)

و الجدول الموالي يبرز حجم تفاوت العمالة الزراعية في كل من الجزائر مقارنة بتونس و المغرب في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 .

الجدول رقم 02 : القوى العاملة الكلية و الزراعية لبعض الدول المغاربية في الفترة 2014- 2016

الوحدة : ألف نسمة

	القوى العاملة الكلية			القوى العاملة الزراعية		
	1996	2015	2016	1996	2015	2016
تونس	3403.1	3393.48	3423.73	1463.5	1593.6	1481.8
الجزائر	11454	11931	12117	2550.6	4959.8	2545
المغرب	10646	10697	10613	4119	4000.68	4032.94

المصدر : إعداد الباحثين إعتماد على إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 37، 2017 .

يتبين من الجدول أهمية حجم العمالة الكلية في الجزائر مقارنة بكل من تونس و المغرب ، حيث سجلت أكثر من 12 ألف نسمة سنة 2016 مقارنة بأكثر من 11 ألف سنة 2014 ، لكن فيما يتعلق بحجم العمالة في القطاع الزراعي نلاحظ أن المغرب لديه ميزة مطلقة في المجال حيث سجل أكثر من 4 ألاف وظيفة في سنة 2016 ، في حين سجلت الجزائر في نفس السنة أقل من 3 الاف وظيفة و يرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها :

- عزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي بسبب تدني الأجور .
- الطبيعة الموسمية للوظائف في قطاع الزراعة .
- ضعف الإستثمارت في مجال الفلاحة بسبب عدم نجاعة سياسة الدعم الموجه من طرف الحكومة .
- غياب إستراتجيات تحفيز الشباب على خلق مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة في ميدان الفلاحة
- إدخال العمل التقني في العملية الإنتاجية ، الأمر الذي يساهم في إلغاء الوظائف في هذا القطاع .

3.أفاق التنمية الزراعية في الجزائر

1.3 الموارد المجندة لتحقيق إقلاع زراعي ناجح

تمتلك الجزائر ثروات و إمكانيات هامة تمكنها من تنمية القطاع الزراعي ، فمساحة الأراضي الزراعية تقدر حسب الديوان الوطني للإحصائيات بأكثر من 400 ألف كم 2 ، الأمر الذي يشجع على تطوير جل الشعب الفلاحية على إختلاف مواسم جنيها ، كما تحوز الجزائر على مسطحات مائية و سدود هامة لتوجهها نحو عملية ري المحاصيل الزراعية ، والجدول الموالي يبرز بعض مؤشرات و إمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر .

الجدول رقم 3: مؤشرات وإمكانيات القطاع الزراعي في الجزائر للفترة 2012 إلى 2016

	1995	2000	2014	2015	2016
الأراضي الزراعية المروية (% من إجمالي الأراضي الزراعية)	2.52	2.63	2.77	غير متاح	غير متاح
الأراضي الزراعية كم2	413981.91	414316.4	414310	414563.98	413601.9
مؤشر الغذاء	149.67	164.91	142.51	151	151.62
إنتاج الحبوب طن متري	5137455	4912551	3435535	3761223	3445000
مؤشر إنتاج الماشية	149.67	164.91	144.51	149.14	147.06

المصدر: إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية المحدثة في 2019/03/21 من موقعه www.woldbank.org

تبين من الجدول أن مساهمة القطاع الزراعي في الجزائر تبقى ضعيفة مقارنة بالإمكانيات التي يحوز عليها ، و هذا راجع إلى الخاصية المميزة للزراعة و المعتمدة بشكل كبير على مياه الأمطار ، حيث تعرف الجزائر تذبذبات في التساقطات المطرية ، بالإضافة إلى ضعف المساحة الزراعية المروية ، فنلاحظ من خلال الجدول تسجيل اقل من نسبة 3% من إجمالي المساحة الزراعية المروية ، وتعد نسبة ضعيفة جدا مقارنة بإجمالي الأراضي الصالحة للزراعة و التي سجلت أكثر من 400 ألف كم2، وهذا ما يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، حيث شهد إنتاج الحبوب إنخفاضا كبيرا، أين سجل سنة 2016 أقل من 4 ملايين قنطار بعدما سجل أكثر من 5 ملايين قنطار سنة 2012. وتختلف كمية المنتوجات وفق الإمكانيات المتاحة لكل محصول زراعي ، والجدول الموالي يبرز أهم المحاصيل المنتجة حسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري .

الجدول رقم 4 : تطور الإنتاج الزراعي للفترة من 2016 إلى 2017

الوحدة : قنطار

	2016-2000	2017-2016	معدل التغير %
المحاصيل الشتوية	34.322.742	34.322.742	1
المحاصيل الصيفية	126.442	76.060	40-
المحاصيل الصناعية	12.801.799	12.554.567	2-
الخضروات المجففة	773.106	1.072.138	39

المصدر:إعداد الباحث إعتمادا على الموقع: (ministére de l'agriculture du developpemnt rural et de la peche , 2018)

يتبن من الجدول مساهمة كل محصول في التنمية الزراعية ، أين سجلت المحاصيل الشتوية ثبات بين سنتي 2016 و2017 ، و التي تضم القمح الصلب الذي سجل زيادة قدرت ب 3% ، أما القمح اللين و الخرطال فقد سجلت معدلات منخفضة قدرت ب 11 % لكل محصول ، في حين سجلت المحاصيل الصيفية و المتضمنة محصول الذرة و الذرة البيضاء نسبة منخفضة قدرت ب 40 %، أما المحاصيل الصناعية و التي تضم الطماطم المصبرة ، التبغ و غيرها فقد سجلت هي الأخرى إنخفاضا قدر ب 2 %.

أما فيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فهناك 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول. حيث بلغ مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال العقد 2000-2009 ، حوالي 24.5 مليون رأس ، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪. خلال فترة 2010-2017 ، تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس ، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) التي تمثل 4.8 مليون رأس ، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي. وتمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و 0.5 ٪ من مجموع المواشي.(وزارة الفلاحة ،التنمية الريفية و الصيد البحري، 2018) ، والشكل الموالي يبرز الإنتاج الحيواني من سنة 2000 إلى 2017.

الشكل رقم 02 : تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر من 2000 إلى 2017

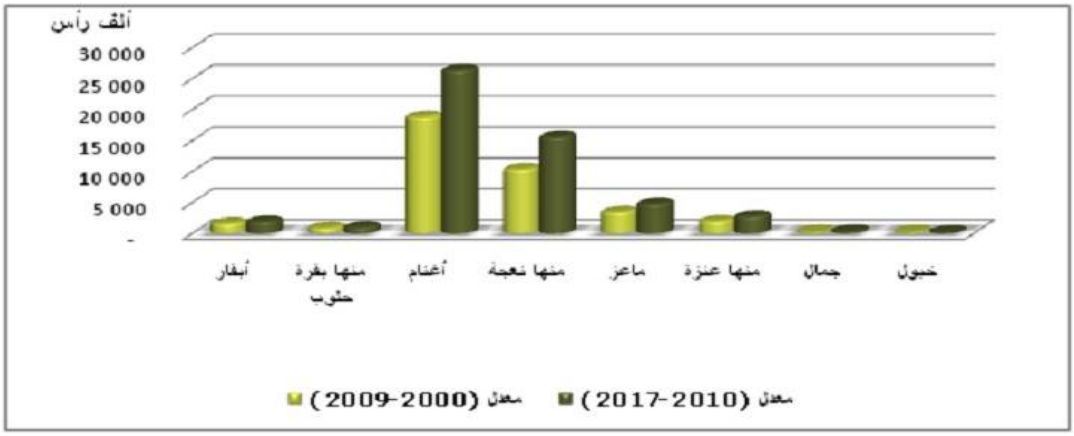

المصدر : وزارة الفلاحة ،التنمية الريفية و الصيد البحري، الإحصاءات الفلاحية ، 2018

وللوصول إلى أهداف السياسة الزراعية الناجعة لابد من السلطات إتخاذ الإجراءات اللازمة و المتعلقة في:

1 - تبني سياسة زراعية شاملة تمكننا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت او حيوانية وبين حاجاتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على التصنيع والتصدير للأسواق الخارجية.

2 - التركيز على المحاصيل ذات الميزة نسبية، وتحقق انتاجا أمثل بتكاليف أقل.
3 -العمل على مكافحة التصحر بكل اشكاله ووقف الزحف العمراني على الاراضي الزراعية.
4 - انشاء هيئة متخصصة في التعامل مع الكوارث الطبيعية وانشاء صندوق الطوارئ لدعم المزارعين، وتمكينهم من تحمل ظروف المخاطرة التي تكتنف العمل الزراعي بين الحين والاخر.

5- العمل على دعم القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني واعطائه أولوية في الاهتمام لان المنافسة بين هذا القطاع والقطاعات الاقتصادية الاخرى غير متكافئة من حيث مستوى الدخول والاجور.
6 - توجيه البحث العلمي الزراعي وتنسيق الجهود المبذولة فيه بين المؤسسات المعنية من جامعات ومراكز أبحاث مع التركيز على البحوث التطبيقية، والعمل على ربطها بمشاكل القطاع الزراعي.

7- العمل على اعتماد اسلوب التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة كاطار للتنمية الزراعية من خلال توفير البنى التحتية الضرورية لانجاح المشاريع الزراعية.

2.3 المشاريع الإستثمارية الزراعية للفترة من 2017 إلى 2021

تسعى الجزائر جاهدة لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بتفعيل القطاع الزراعي، وفي تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية المرتبط بتنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي للمرحلة الممتدة من 2017 إلى 2021 ، والمرتبط بتحسين مستويات الإنتاجية في الميدان الزراعي ، أين بين هذا التقرير "عن إنجاز 15 مشروعا في إطار تحسين مستوى الإنتاجية ، حيث بلغت تكلفة 5 مشاريع نحو 844.09 مليون دولار ، و هي موجهة خصوصا إلى تحديث قطاع الأعلاف و دعم إنتاج الحبوب و توسيع زراعة الزيتون و غيرها ، أما فيما يتعلق بالمكون المرتبط بالإستثمار في المزيد من الأراضي مع زيادة ترشيد مياه الري فقد نفذت حسب هذا التقرير ثلاثة مشاريع في مجالات الري التكميلي للحبوب ، و تطوير تقنيات الري المقتصدة ، مع إستعمال المياه المعالجة في عملية السقي المختلفة" (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2018، صفحة 11)

أما فيما يتعلق بالمكون الثالث والمرتبط بالمشروعات الإستثمارية المتكاملة ، فقد تم إنشاء مشروعين بتكلفة إجمالية قدرت ب 4.2 مليون دولار، الأول في مجال إنشاء قطب صناعي غذائي مندمج للتنسيق ما بين متعاملي شعبة الحليب في إقليم سطيف ، أما المشروع الثاني فهو مرتبط بمنشئات الضبط، الذي يهدف إلى تنظيم و تنسيق بين العاملين و المنتج المحلي للحليب و مشتقاته ، وكذا تحسين التخزين في شعبة الحبوب .(المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2018، صفحة 12)

4.علاقة التنمية الصناعية بالتنمية الزراعية :

تساهم الصناعة في التنمية الزراعية من خلال إمدادها بالآلات والأبنية الزراعية وغيرها من المعدات الرأسمالية الثابتة بأسعار مناسبة. وهناك جانب أخر لإسهام الصناعة في التنمية الزراعية من خلال استيعاب العاملة الزراعية الفائضة عن قطاع الزراعة، حيث أن هذه العمالة الفائضة إذا استمرت داخل قطاع الزراعة تعتبر عائق أمام التنمية الزراعية ، وهكذا فإن تنمية الصناعة بالقدر الكافي لإتاحة فرص عمل جديدة كافية لاستيعاب فائض القوة العاملة الزراعية يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الزراعية. (محمد إبراهيم محمد الشهاوي، 2009%)

عراقيل و تحديات القطاع الزراعي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية لإنجاح السياسة الزراعية، من خلال مختلف الإصلاحات التي مست القطاع ، إلا أنها تبقى غير كافية ، و هذا نظرا لمساهمتها الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد و التي لم تتعد نسبة 12.29% سنة 2016 وهو ما يعادل قيمة 19476.73 مليون دولار أمريكي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2017).الأمر الذي يساهم في تضخيم فاتورة إستيراد المواد الغذائية ، بسبب عدم قدرة القطاع الزراعي على تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الضرورية ذات الإستهلاك الواسع ، و لعل أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق أهداف الأمن الغذائي في المنطقة العربية عامة و في الجزائر بصفة خاصة هي (الكفري، 2004) :

- معوقات إستعمال الموارد في إنتاج المواد الغذائية .
- معوقات في مجال التسويق و السياسات التنموية .
- معوقات في مجال إستخدام المدخلات و مستلزمات الإنتاج.
- غياب تكامل و تنسيق ما بين القطاع الزراعي و الصناعي في مجال تطوير الصناعات الغذائية .
- ضعف و عدم جدية برامج الإصلاح الإقتصادي المباشرة في قطاع الزراعة .
- ضعف آليات الإرشاد الفلاحي و عدم متابعة الفلاحين في تنفيذ برامجهم الإستثمارية في القطاع .

كما أن النشاط الزراعي في الجزائر يعاني من مشكلة صعوبة تصريف المنتوجات الزراعية نحو الخارج في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات ، لأن الأسواق المفتوحة لحركة التبادل التجاري بين الدول تساهم في تخفيض أسعار المواد الغذائية في جميع المناطق تقريبا ، وتؤدي حتما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، إضافة إلى إنعاش سوق الوظائف و الرفع من مستويات الأجور ، كما أن أنخفاض أسعار المواد الغذائية تؤدي إلى تحسين شامل للقدرة الشرائية و بالتالي زيادة فرصة الحصول على الأغذية و التحكم في معدلات الجوع المدقع . (منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، 2018، صفحة 66).

5. خاتمة

تعتبر التنمية الزراعية أحد الأقطاب المحركة للنمو الإقتصادي ، لكن إصلاحات السياسة الزراعية المنتهجة في الجزائر لم تحقق أهدافها المسطرة ، و المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي و المساهمة في الرفع من مستويات الناتج المحلي ، الأمر الذي ساهم في صعوبة التحول بالإقتصاد الوطني من طبيعته الريعية المرتكزة على تصدير المواد الطاقوية ، إلى طبيعته المنتجة المعتمدة على إيجاد مصادر أخرى خارج الإيرادات النفطية .و يعود سبب ضعف مداخيل النشاط الزراعي :

- ضعف النشاط الإستثماري في المجال بسبب العراقيل المادية و البيروقراطية .
- عزوف الشباب عن خلق مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة المختصة في إنتاج المواد الغذائية .
- غياب التخطيط الإستراتجي في ميدان توجيه السياسات الزراعية و مرافقتها .
- ضعف الإرشاد الفلاحي و نقص الإطارات المتخصصة في المجال الفلاحي.
- إنتهاك العقار الفلاحي و تخصيص مساحاته لإنجاز الوحدات السكنية على حساب الزراعة .
- ضعف مخصصات الدعم المالي ، وعدم توجيهها للفلاحين الأصليين.
- ضعف نشاط المعاهد و الجامعات فيما يتعلق بترقية النشاط الفلاحي.

لكن رغم هذه العراقيل إلا أن السلطات العمومية ، تبذل مجهودات جبارة في إطار ترقية القطاع الزراعي لما له من دور كبير في دعم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلد ، و لا يكون ذلك إلا بتوجيه الخطط التنموية الزراعية و مرافقتها قصد تحقيق أهدفها المسطرة ، في إطار تطبيق سياسة الحكم الراشد في تسيير البرامج الإستثمارية الزراعية ، و الإعتماد على عنصر رأس المال البشري الكفوء ، قصد معالجة النقائص و الأخطاء المرتكبة في البرامج السابقة ، مع الإستفادة منها في بعث برامج تنموية جديدة ترقي إلى تحقيق التنمية الزراعة الواعدة .

6. قائمة المراجع

- البنك العالمي .2008 ,موجز السياسات -الزراعة و النمو الإقتصادي ,واشنطن
- البنك العالمي، 2019. مؤشرات التنمية العالمية. Available at: www.worldbank.org [تاريخ الوصول 25 4 2019].
- االمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. الخرطوم.
- الكفري، م. ا. ا.، 2004. معوقات التنمية الزراعية في الوطن العربي. Available at: www.ahewar.org/debat.art.asp?aid 13987 [تاريخ الوصول 3 4 2019].
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2017 ,الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ,الخرطوم ، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية .2018 ,البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ، المرحلة الثانية ,2021- 2017الخرطوم.
- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة .2018 ,حالة أسواق السلع الزراعية ، تجارة المنتجات الزراعية و تغيير المناخ و الأمن الغذائي , روما :
- وزارة الفلاحة ،التنمية الريفية و الصيد البحري .2018 , Available at: www.madrp.gov.dz/ar/الإحصاءات الفلاحية [Accès le 10 4 2019].
- مُحَمَّد إبراهيم مُحَمَّد الشهاوي ، الاقتصاد الزراعي ، مطبعة الخطيب الديثة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، 2009,

- FAO, 2018. the ageiculture of food and agriculture , Alternative pathways to 2050. Rome:.
- ministére de l'agriculture du developpemnt rural et de la peche , 2018. Available at: http://madrp.gov.dz/ar/[Accès le 24 4 2019].
- Banque Mondiale, 2019. Indicateurs du developpement dans le monde. s.l.:s.n.
- Banque Mondiale, 2019. Indicateurs du developpement dans le monde. Waghchinton .
- Pierre Berthelier, A. L., 2005. quel role joue l'agriculture dans la croissance et le developpement. tiers-Monde, pp. 603-607.